

تداعيات وباء كورونا على تقارير الرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

مقال بقلم: د. طارق مصطفى الحطاب من ديوان المحاسبة الليبي

في اطار مناقشة تداعيات وباء كورونا والذي اجتاح العالم بداية من كانون الثاني يناير 2020م على تقارير الرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

وحيث ان الأجهزة الرقابية تمارس مهام الرقابة المالية على الشركات والمؤسسات الخاضعة لنطاق رقابتها من خلال مراجعة قوائمها المالية لغرض إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الاعمال في نهاية الفترة المالية وتختلف أنواع التقارير وفقا لنتائج عمليات المراجعة. والشروط الواجب توافرها في كل منها والتي تعتبر ضوابط ملزمة تحكم اصدار تقارير إبداء الرأي (تقرير المراجعة النظيف القياسي - تقرير المراجعة النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل الصياغة - التقرير المقيد - التقرير السلبي - الامتناع عن إبداء الرأي). وفي ظل اما الحقه انتشار وباء كورونا من تداعيات على الاقتصاد العالمي بشكل عام والشركات والمؤسسات بشكل خاص من اضرار جسيمة أثرت على سير النشاط بها.

ومن هنا يأتي دور مراجعي الحسابات بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أثناء قيامهم بمراجعة القوائم المالية للشركات للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م (قائمة المركز المالي قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية). مسؤولية مراعاة الاحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (10) "الاحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية" وهي الاحداث المرغوبة أو غير المرغوبة الواقعة بين تاريخ الميزانية وتاريخ اقرار اصدار القوائم المالية وهذه الاحداث اما أن تكون معدلة لظروف كانت سائدة بتاريخ الميزانية العمومية والتي تتطلب اجراء التعديلات اللازمة على الميزانية العمومية قبل اقرار اصدارها أو أحداث غير معدلة والتي ظهرت وبرزت بعد تاريخ الميزانية العمومية ولا تتطلب إجراء اي تعديلات ويتطلب الأمر الافصاح عنها في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

وبالنظر لطبيعة وباء كورونا وتأثيراته والذي بدأ انتشاره مع بداية السنة المالية 2020م أي بعد تاريخ الميزانية وقبل تاريخ إقرار إصدارها ولم تتوفر أي معطيات لدى الشركات عن بوادر ظهور هذا الوباء خلال تاريخ الميزانية فإنه في هذه الحالة يندرج تحت بند الاحداث اللاحقة غير المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية وفق المعيار مع مراعاة الافصاح ضمن الايضاحات المرفقة.

والنقطة الثانية والتي لاتقل أهمية عن الحالة الاولى بالنسبة لمراجعي الحسابات وفق متطلبات نفس المعيار هي عدم اعداد القوائم المالية على اساس الاستمرارية اذا كانت الاحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير إلى فرض استمرارية المؤسسة لم يعد قائما ، وفي هذا الاطار وجب على مراجعي الاجهزة التقيد أو الاسترشاد بمعيار المراجعة الدولي رقم (570) " تقويم استمرارية الشركات" وتكون من ضمن مسؤولية مراجعي الحسابات تقويم مدى مناسبة استخدام الادارة لفرض الاستمرارية عند اعدادها للقوائم المالية وفيما إذا كانت هناك حالات عدم تأكد مادية تؤثر على استمرارية المؤسسة وتحتاج الى افصاح بالقوائم المالية وتؤثر نتائج التقويم على نتائج تقرير ابداء الراي والتي تصل الى اصدار تقرير سالب في حال ماثبت للمراجعين ان فرض الاستمرارية غير مناسب في حين ان القوائم المالية اعدت وفقا لفرض الاستمرارية ومن هنا وجب على الاجهزة الرقابية ايلاء العناية المهنية اللازمة اثناء قيامها بمراجعة القوائم المالية للشركات والمؤسسات الخاضعة لرقابتها والمنتهية فتراتهما المالية في 2019/12/31 نظرا للتداعيات السلبية لوباء كورونا على القوائم المالية من حيث الاحداث غير المعدلة وفرض الاستمرارية.